Distribution: Restricted | EB 2004/82/R.27 | 9 September2004
Original: English | البند 12(ج) من جدول الأعمال | Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثانية والثمانون

روما، 8-9 سبتمبر/أيلول 2004

تقرير لجنة مراجعة الحسابات

1 - عقدت لجنة مراجعة الحسابات دورتها السادسة والثمانين في 6 سبتمبر/أيلول عام 2004، وتود أن تخطر المجلس التنفيذي بالمسائل التالية.

حالة تنفيذ توصيات شركة ماديسون بشأن سلامة استثمارات الصندوق

2 - استعرض المجلس التنفيذي، في دورته الثمانين في ديسمبر/كانون الأول عام 2003، سياسة الاستثمار في الصندوق فيما يتعلق بسلامة الاستثمارات. وطلب المجلس رفع تقارير منتظمة عن تنفيذ توصيات شركة ماديسون، وهي الشركة المختصة بالاستثمار التي استعرضت مدى سلامة استثمارات الصندوق. وتحقيقاً لذلك، تقدمت الأمانة بتقرير إلى لجنة مراجعة الحسابات عن التقدم المحرز في التنفيذ حتى يونيو/حزيران 2004 ضمناً وفقا لتقييم مكتب المراجع الداخلي، وذلك بغرض إحالته إلى المجلس.

3 - وتندرج استنتاجات تقرير شركة ماديسون ضمن خمس فئات هي: الضوابط التشغيلية؛ وعملية التوريد؛ وهيكل القرارات؛ والتوظيف والتصميم التنظيمي؛ وتخطيط الاستمرارية. وتتسم الفئتان الأوليان بطابع تشغيلي بينما تعنى الفئات المتبقية بالضوابط الاستراتيجية. ويفرق تقرير التقدم المحرز في التنفيذ الذي استعرضته لجنة مراجعة الحسابات بين الضوابط "التشغيلية " والضوابط "الاستراتيجية": ومن المنتظر أن تُنفذ التوصيات المتعلقة بالفئة السابقة بحلول

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

يونيو/حزيران 2004، في حين ترتبط مواعيد تنفيذ الفئة اللاحقة بالإجراءات المتعلقة بالهياكل والأطر المؤسسية التي سينفذ بعضها على الأجل الأطول.

4 - وقد اتخذت الخطوات التالية للنهوض بالقرارات المتعلقة بالاستثمار:

- توحيد الترتيبات مع جهة الإيداع الجديدة (التي جرى تغييرها في أبريل/نيسان 2003)؛
- إنشاء قسم إدارة الأصول والخصوم (يناير/كانون الثاني 2004)؛
- تعميم قرارات التوريد في مكتب الخزانة؛
- ترقية برامجيات المحاسبة الحاسوبية إلى برنامج PeopleSoft 8 (أبريل/نيسان 2004)؛
- البدء في تنفيذ المرحلة الأولى من وحدة إدارة النقدية ضمن برنامج PeopleSoft (يونيو/حزيران 2004)؛
- الإنجاز الوشيك لكتيب الخزانة التشغيلي، الذي سيؤدي إصداره إلى إقفال معظم نقاط ضعف الضوابط التشغيلية التي حددتها شركة ماديسون.

5 - وفيما يتعلق بالتوصيات المتصلة بالضوابط الاستراتيجية الأطول أجلاً، فقد اتخذت بعض الخطوات لضمان اتساق التنفيذ مع الجهود المؤسسية الأخرى، مثل استعراض التصميم التنظيمي لمكتب الخزانة الذي قام به هذا المكتب بالتعاون مع مكتب الموارد البشرية والموافقة عليه في مارس/آذار عام 2004. وتم إضفاء الصبغة الرسمية على الهيكل الجديد الذي يعكس إنشاء قسم إدارة الأصول والخصوم والتغيرات الناجمة عن برنامج التغيير الاستراتيجي من خلال تعديل مواصفات الوظائف والهيكل التنظيمي. وأعيد إطلاق نظام تقييم العاملين عام 2004 الذي يكلف الموظفون في ظله بأهداف تُرصد على مدى العام. غير أن الحاجة ما تزال تدعو إلى خطة شاملة للتدريب تستند إلى تقدير مهارات الموظفين وعلى طيف أوسع من الاحتياجات التقنية والمتطلبات الإدارية.

6 - ويخضع تخطيط الاستمرارية للاستعراض حاليا. وتقدمت نظم معلومات الإدارة باقتراح بشأن استمرارية الأعمال، ويجري تغطية الجوانب الواسعة عبر عملية لتقدير إطار المخاطر والرقابة ستنتهي المرحلة الأولى منها كما هو منتظر بحلول نهاية عام 2004.

7 - وأثنت اللجنة على الجهود التي بذلها الصندوق لتنفيذ توصيات شركة ماديسون وعلى التقرير المتعلق بوضع التنفيذ المعروض على دورتها، ولكنها طلبت توضيحات بشأن النقاط التالية:

(أ) **هيكل القرارات.** على الإدارة أن تقوم خلال الاستعراض المقبل لسياسة الاستثمار بالنظر فيما إذا كان عليها أن توصي بتعديل الأسلوب المتبع في تخصيص الأصول بحيث يتم استخدام "نطاق من النسب المئوية" عوضاً عن "النسبة المئوية المطلقة" بغية تعزيز المرونة التشغيلية، وأن تعيد النظر في شرط التصنيف الائتماني بالنسبة للأوراق المالية المدعومة بالرهون وبالأصول، وأن تقارن بين الفوائد المستخلصة من الأصول ذات الإدارة النشطة والاستثمار في الصناديق الدليلية. وفيما يتعلق بالقلق الذي أبدته اللجنة بشأن المخاطر المحتملة المرتبطة باعتماد نهج "دينامي" إزاء قرارات الاستثمار فقد أكدت الأمانة للأعضاء أنه تم إرساء نظام إدارة الأصول والخصوم بغية مجابهة المخاطر التي يواجهها الصندوق، بما يعكس النهج الحصيف الذي يعتمده في إدارة المخاطر. وفي الحقيقة، فإن تطوير النموذج المالي ذي التصورات

المختلفة، الذي يجري استكماله حالياً، سيتيح القيام باستعراض شامل لأثر قرارات الاستثمار على قائمتي العائد والموازنة.

(ب) **مستوى النقدية**. تبلغ نسبة مخصصات النقدية 5 في المائة من استثمارات الصندوق طبقا لسياسة الاستثمار المعتمدة ويشكل ذلك تقريبا 100 مليون دولار أمريكي من الحيازات النقدية. ويمثل ذلك المقدار اللازم وفقاً للتوقعات لتغطية المصروفات المتكررة المؤلفة من القروض أساسا. كما أن النموذج المالي سيتيح للصندوق اعتماد مخصصات أفضل في مستوى السيولة بغية تلبية احتياجاته المتعلقة بالصرف.

(ج) **توريد مكتب الخزانة وقبول الهدايا**. سيدرج بند يحدد تعريف الهدايا المقدمة من المشاركين في العطاءات في القسم المتعلق بـــ "السلوك الأخلاقي للموظفين المشاركين في التوريد" في المبادئ التوجيهية المعدلة للتوريد في المقر التي ستصدر كما هو مزمع بحلول نهاية عام 2004.

(د) **توريد مكتب الخزانة وتركيب فريق التقييم التقني**. بالنظر إلى صغر حجم الصندوق فإنه قد لا يكون قادراً على الدوام على الامتثال إلى التوصية الداعية إلى ألا تكون هناك علاقة رئيس ومرؤوس بين أي اثنين من أعضاء الفريق. غير أنه يتوافر قدر كاف من الضبط لضمان خضوع العمليات المناسبة لاتخاذ القرارات لاستعراض لجنة مستقلة تضم الإدارة العليا.

(ه) **كتيب الخزانة**. بلغ هذا الكتيب المرحلة النهائية من الاستعراض، ومن المنتظر أن يصدر في نهاية سبتمبر/أيلول عام 2004. وقد بحثت اللجنة مسألة توزيع الكتيب على أعضاء اللجنة ولاحظت أن الكتيبات، واللوائح، والقواعد الداخلية لا توزع، عموماً، على المجلس ولجانه بصورة منتظمة، إلا أن بالمستطاع توفير نسخ منها عند الطلب على أساس كل حالة على حدة.

(و) **متابعة التوصيات المعلقة**. يستعرض مكتب المراجع الداخلي سنوياً وضع تنفيذ توصياته. وسيدرج وضع تنفيذ التوصيات المعلقة لشركة ماديسون في هذا الاستعراض، مع تقديم تقرير عن ذلك إلى دورة المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان عام 2005 من خلال لجنة مراجعة الحسابات. ويوافق الصندوق على معظم توصيات شركة ماديسون ويزمع تنفيذها في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية في ظل قيود الموارد الناجمة عن تنفيذ برنامج التغيير الاستراتيجي في الوقت الراهن.

الاحتياطي العام

8 - أُنشئ الاحتياطي العام لتغطية أربعة مخاطر مختلفة:

(أ) احتمالات الإفراط في الالتزام نتيجة لتقلبات أسعار العملة؛
(ب) احتمالات التأخير في استلام مدفوعات خدمة القروض؛
(ج) احتمالات التأخير في تحصيل المبالغ المستحقة للصندوق من استثمار أصوله السائلة؛
(د) انخفاض قيمة الأصول بسبب تقلبات القيمة السوقية للاستثمارات.

9 - ويتوجب على المجلس التنفيذي استعراض الاحتياطي العام مرة كل ثلاث سنوات، أو قبل ذلك إذا ما دعت الضرورة. وقد أوصى استعراض عام 2002 بتقدير كفاءة الاحتياطي العام مرة أخرى في عام 2004 بعد استكمال تنفيذ سياسة الاستثمار الجديدة.

10 - وفي هذا الصدد، قامت الأمانة بإطلاع اللجنة على الوضع الراهن للصندوق فيما يتعلق بالمخاطر المذكورة أعلاه والخطوات المتخذة للتخفيف من وطأتها.

11 - وكما في السنوات السابقة فإن خطر الإفراط في الالتزام نتيجة لتقلبات أسعار العملة قد تم الحد منه عن طريق ربط الأصول عموماً بسلة عملات حقوق السحب الخاصة.

12 - وبغية التقليل من المخاطر المرتبطة بعدم استرداد أصول القروض، تدرج القروض كتكاليف بعد حسم مخصص خسائر الاستهلاك. وتمشياً مع القاعدة المحاسبية الدولية رقم 39 المعنونة:"الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، فإن الصندوق يستعرض حافظة قروضه بانتظام لتحديد مدى استهلاكها وينشئ مخصصاً إذا ما كان هناك شك بشأن تلقي المقدار الكامل.

13 - وقد أسفرت سياسة الاستثمار الجديدة عن تقليل مخاطر التأخر المحتمل في استرداد المقادير المستحقة للصندوق لاستثماراته ذات الفائدة الثابتة وكذلك المخاطر المرتبطة بتقلبات القيمة السوقية للاستثمارات.

14 - أشتمل الاستعراض الذي أجراه الصندوق لإدارة الأصول والخصوم عام 2003 على نقطتي عمل مخصوصتين فيما يتصل بالمخاطر المالية وهما: (i) الحد من المخاطر السوقية في حافظة الاستثمارات عبر الاحتفاظ بجزء مسبق التحديد منها في حافظة استثمارات محفوظة حتى الاستحقاق؛ (ii) حماية الحافظة العالمية ذات العائد الثابت من المخاطر المتعلقة بالأوزان الترجيحية لعملات حقوق السحب الخاصة، وهو ما تحقق اعتباراً من 1 يوليو/تموز عام 2004. ومن المنتظر تنفيذ السياسات المعنية بالنقطة الأولى خلال عام 2004، كما أن من المفترض تقدير نتائج هذه السياسات في الاستعراض المقبل لمستوى الاحتياطي العام.

15 - وإلى جانب ذلك، فإن النهج المتعلق بتقدير إطار الرقابة الداخلية في الصندوق، الذي قدمه مكتب المراجع الداخلي إلى لجنة مراجعة الحسابات، يشتمل على عملية تقدير أولية ترمي إلى توثيق الأوجه الرئيسية لتعرض الصندوق للمخاطر في سعيه إلى تحقيق أهدافه المؤسسية. ومن المفترض أن تبحث أيضاً نتائج هذه العملية، التي ستستكمل في ديسمبر/كانون الأول عام 2004، أثناء الاستعراض المقبل لمستوى الاحتياطي العام.

16 - وقد يتغير مستوى المخاطر المتصلة بتقلبات أسعار الصرف عند تنفيذ القاعدة المحاسبية الدولية المعدلة 21 بشأن تأثيرات تغيرات أسعار الصرف التي سيسري مفعولها اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني عام 2005.

17 - وطلبت اللجنة من الأمانة توضيح النقاط التالية:

(أ) **تاريخ الاحتياطي العام.** أنشأ مجلس المحافظين هذا الاحتياطي عام 1980 بمبلغ أولي قدره 10 ملايين دولار أمريكي. وزاد حجم الاحتياطي العام بفعل التحويلات السنوية حتى وصل إلى مقدار 95 مليون

دولار أمريكي عام 1994، وعندها توقف القيام بأي تحويلات أخرى بقرار من المجلس التنفيذي لأن المستوى المحقق اعتبر كافيا.

(ب) **تقليل المخاطر والحاجة إلى الاحتياطي العام**. وعبر تخصيص احتياطي عام بقيمة 95 مليون دولار أمريكي لتغطية أربعة مخاطر مختلفة، فإن الصندوق يعتبر حصيفاً بالمقارنة مع مرافق القروض التسيرية في المؤسسات المالية الدولية الأخرى. أولاً، لا يتمتع الصندوق بحماية أي منظمة زراعية. ثانياً، يلتمس الصندوق في الوقت الراهن وسائل للتخفيف أكثر فأكثر من تلك المخاطر عبر ميادين مختلفة مثل تنفيذ نظام لإدارة الأصول والخصوم وتعزيز إطار الرقابة الداخلية فيه. على أن هذه المبادرات لم تبلغ مرحلة التنفيذ الكامل بعد، ومن السابق لأوانه إجراء مناقشة حول ما إذا كانت الحاجة تدعو إلى احتياطي عام أو ما إذا كان من الواجب خفض مستواه. ويتماشى وجود هذا الاحتياطي مع الأساليب السوقية ويعتبر مؤشراً على حسن الإدارة المالية.

(ج) **المشروع التجريبي لـــ "حافظة الأصول المحفوظة حتى الاستحقاق"**. سيبدأ هذا المشروع عند استكمال النموذج المالي بغية تقدير أثره المحتمل على صافي عائد الاستثمار وتقلبه.

18 - وبناء على الوضع الراهن المتعلق بالمخاطر الأربعة المدرجة أعلاه وعلى عدد المبادرات الجارية حالياً بشأن هذه المخاطر، توصي اللجنة بالإبقاء على مستوى الاحتياطي العام بقيمة 95 مليون دولار وإعادة النظر في هذا المستوى للتأكد من كفاءته مرة أخرى في عام 2006، مع مراعاة آثار نقطتي العمل المتصلتين بإدارة الأصول والخصوم المقرر تنفيذهما في غضون ذلك.

خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة

19 - طلبت لجنة مراجعة الحسابات في دورتها الثالثة والثمانين من الأمانة استعراض الخيارات المتاحة للصندوق فيما يتعلق بتقييم وإدارة خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في ضوء نتائج تقييم عام 2003.

20 - ويشترك الصندوق في خطة جماعية تتولى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إدارتها. ويتولى خبير إكتواري تستعين به المنظمة المذكورة تقدير قيمة المزايا الصحية التي يحصل عليها الموظفون في إطار الخطة بأكملها. ويخصص للصندوق حصة من هذه المزايا.

21 - وبغية تماشي المنهجية المستخدمة مع الأساليب السوقية المثلى، فقد تم تغيير الأساس المتبع في تحديد الخصوم وذلك من أجور الموظفين الداخلة في حساب المعاش التقاعدي إلى عدد المستفيدين، بالإضافة إلى إدخال تحسينات أخرى.

22 - ويجري التقييم الإكتواري مرة كل سنتين في نهاية العام مع مراعاة المكاسب أو الخسائر المحاسبية الناجمة في السنة المالية التي تتضح فيها النتائج النهائية. ولذلك، فإن من المفترض أن تظهر المكاسب المحاسبية الناجمة عن نتائج تقييم عام 2003 في حسابات عام 2004 بما يتماشى مع المعايير الدولية للتقارير المالية.

23 - طلبت اللجنة توضيحات عن النقاط التالية:

- زيادة **تكاليف الخدمة الحالية.** يرتبط ذلك بزيادة الرسوم المفروضة وينبع من تقييم إكتواري مستقل يستعرضه المراجع الخارجي كل سنة.
- الفارق بين نصيب الصندوق المخصص في تكاليف الخدمة السابقة في 31 ديسمبر/كانون الأول عام 2001 (23.3 مليون دولار أمريكي) والخصوم والأصول المعنية في القوائم المالية للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول عام 2003 مع استبعاد تكاليف المتقاعدين المستحقة (27.3 مليون دولار أمريكي). يرجع الفارق البالغ 4 ملايين دولار أمريكي إلى تكاليف الخدمة الحالية المستحقة.
- اعتبارات **الميزانية المتصلة بزيادة تكاليف الخدمة الحالية.** ستناقش هذه المسألة عند إتاحة أرقام الميزانية المفصلة في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2004.
- الخيارات **الجائزة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.** هناك أربعة خيارات تسمح بها المعايير الدولية للتقارير المالية في قيد المكاسب أو الخسائر المحاسبية. ووفقاً للخيار الموصى به يتم قيد المكاسب أو الخسائر المحاسبية فوراً دون نطاق الـــ 10 في المائة. ويتسم هذا الخيار بالبساطة ويتسق مع السياسة المحاسبية للصندوق في قيد الخصوم.
- تغيير **أساس التخصيص من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي إلى عدد المستفيدين.** يعتبر ذلك الأسلوب السوقي الأمثل ويعكس الخصوم المترتبة على أساس الرسوم الصحية لا على أساس مستوى المرتبات.
- استبعاد **الموظفين المهنيين المزاملين.** لا تزيد فترة عقود هؤلاء الموظفين أبداً عن مدة سنوات الخدمة العشر المطلوبة لاستيفاء الشروط المطلوبة للتأهل. وقد جرت معالجة هذا الخطأ التقني في تقييم عام 2003.
- التقييم **الإكتواري الخاص بالصندوق خارج الخطة الجماعية.** امتنع برنامج الأغذية العالمي عن المشاركة في التقييم الجماعي الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة عام 2001، وجرت دراسة اعتماد هذا الخيار بالنسبة للصندوق أيضا. ويشارك الصندوق بنشاط في القرارات التشغيلية، ويوصى في سياق ميزانيات النمو الحقيقي الصفري بأن يظل الصندوق ضمن التقييم الجماعي الذي تجريه منظمة الأغذية والزراعة.
- ارتفاع **عدد الموظفين العاملين بنسبة 16 في المائة.** تتعلق هذه الزيادة بالأموال غير الأساسية، وشغل الوظائف الشاغرة، وتمديد العقود المؤقتة، ومن ثم فإنها لا تتطلب زيادة في التكاليف الإدارية للصندوق.

24 - وبناء على المعلومات الموفرة والمناقشات المتعلقة بالقضايا المذكورة أعلاه، فإن لجنة مراجعة الحسابات تتقدم إلى المجلس بالتوصيات التالية:

(أ) ينبغي الإفراج عن المكاسب المحاسبية الناجمة عن عملية التقييم الإكتواري لعام 2003 بالكامل في إطار حساب المكاسب والخسائر لعام 2004. وبموجب اللوائح التي تحكم استخدام الصندوق لأموال أمانة خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، فإن إعادة أي من هذه المبالغ إلى الصندوق تتطلب الترخيص المسبق بها من المجلس التنفيذي. لذلك ينبغي للجنة مراجعة الحسابات أن توصي بأن يرخص المجلس التنفيذي في دورته الثانية والثمانين بالإفراج عن المكاسب المحاسبية لعام 2003؛

(ب) ينبغي أن يستمر الصندوق في عضوية الخطة الجماعية لمنظمة الأغذية والزراعة في الوقت الراهن لأسباب عملية، مثل تجنب التكاليف الإدارية الإضافية والاحتياجات الإضافية من الموارد البشرية التي تنطوي عليها الخطط الفردية في ظل الإطار الحالي للنمو الصفري للميزانية. كذلك اشترك الصندوق في اختيار عدد من الافتراضات الأساسية لتقييم عام 2003، وليس أقلها شأنا اختيار طريقة التخصيص. وسوف تستمر مشاركة الصندوق الإيجابية في اتخاذ القرارات التشغيلية في إطار عمليات التقييم التالية، وسوف تنظر الأمانة فيما إذا كان ينبغي تعديل هذا القرار كلما تطلب الأمر ذلك.

(ج) توصى الأمانة بقيد الخسائر والمكاسب الاكتوارية المستقبلية فوراً في القوائم المالية للصندوق بمقتضى المعايير الدولية للتقارير المالية بدون أن تطلب ذلك رسمياً من المجلس التنفيذي عن طريق لجنة مراجعة الحسابات عن كل سنة للقيد المحاسبي الإجباري. وينبغي للجنة مراجعة الحسابات أن تبلغ المجلس التنفيذي بأن رئيس الصندوق سيحول مبالغ من الموارد الداخلية إلى حساب أموال الأمانة عند الاقتضاء. وينبغي إحاطة لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي علما بأي تحويلات من هذا القبيل تتم بعد ذلك.

مسؤولية أعضاء لجنة مراجعة الحسابات

25 - طُلب إلى المستشار العام إعطاء رأيه بشأن هذا الموضوع. وقد رد بأن البند 3 من المادة 3 في اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ينص على أنه " لا يعتبر العضو بسبب عضويته مسؤولاً قانوناً عن تصرفات الصندوق أو التزاماته". وعلى ذلك فإن هذا إلى جانب حصانة الصندوق، وموظفيه، وممثلي الدول الأعضاء تكفل عدم مسؤولية أعضاء لجنة مراجعة الحسابات قانونياً أو مالياً عن الأعمال المنفذة أثناء عملهم في اللجنة.

الندوة التدارسية للجنة مراجعة الحسابات المعقودة مع المراجع الخارجي، وهو شركة برايس واتر هاوس كوبرز، في 18 يونيو/حزيران عام 2004

26 - طلبت اللجنة، خلال استعراضها للقوائم المالية المراجعة للصندوق لعام 2003 أثناء دورتها الرابعة والثمانين، إلى الأمانة تقديم المزيد من التحليلات والدراسات المقارنة بغية تيسير تفسير الأرقام عند تقدير السلامة المالية والكفاءة والفعالية التشغيلية.

27 - وتحقيقاً لذلك، فقد اقترحت اللجنة عقد مناقشات قبل إجراء استعراض العام المقبل وقيام المراجع الخارجي بتنظيم ندوة تدارسية بشأن الموضوعات المالية التالية التي يمكن الحصول على تفاصيل عنها عند الطلب:

- **عملية الميزنة ومؤشرات الأداء الرئيسية.** تشهد عملية الميزنة في الصندوق تحولاً هاماً يتمثل في الاستعاضة عن الميزانيات المستندة إلى الفئات التقليدية إلى الميزانيات المستندة إلى الأنشطة، وهو ما سيتيح الربط بين النفقات التشغيلية والأنشطة النابعة مباشرة من الأهداف الاستراتيجية للصندوق. وسيوفر تنفيذ نموذج الميزنة الجديد ضمن النظم المالية المتكاملة الأساس اللازم لبناء هيكل مؤشرات الأداء الرئيسية في المرحلة القادمة على طريق اعتماد الصندوق للأساليب المثلى في ميدان التقارير المالية.

- **المقارنة مع المؤسسات المالية الأخرى.** قدم المراجع الخارجي بعض النسب والبيانات المالية لعام 2003 المتعلقة بمصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، والمصرف الأوربي للإنشاء والتعمير لمقارنتها مع ما هو قائم في الصندوق. وفي حين أن بالمستطاع تذليل المصاعب المتعلقة بمقارنة مؤسسات ذات أحجام مختلفة وذلك، أساساً، من خلال مقارنة النسب لا الأرقام الفعلية، فإن استخدام المؤسسات الثلاث الأخرى لأسلوب تمويل الديون يشكل عقبة كأداء أمام إجراء مقارنة مفيدة في بعض الميادين مثل شروط الإقراض، وعائد القروض، والنفقات التشغيلية. غير أنه لوحظ أن المقارنة الشاملة مع المؤسسات الثلاث تشير إلى أن الصندوق يتسم بوضع مالي متين وأداء قوي. وجرى الاتفاق على أن مثل هذه التحليلات وعلامات القياس تعود بالفائدة على الصندوق حيث إن المقارنة يجب أن تتم فحسب مع المؤسسات النظيرة المناسبة والمماثلة من حيث مهامها وهياكلها المالية. وإلى جانب ذلك، فإن استخدام بعض النسب المهمة سيكون مفيداً في إعداد الميزانيات وفي مفاوضات تجديد الموارد أيضا.

- **أثر تقلبات أسعار الصرف.** يتعامل الصندوق، كمؤسسة مالية دولية، بعملات مختلفة. ويستخدم الصندوق الدولار الأمريكي في قوائمه المالية، بينما يعتمد حقوق السحب الخاصة كوحدة الحساب في قروضه. على أن استثماراته ومساهماته تتم بعملات متعددة. ووفرت القوائم المالية لعام 2003 معلومات عن العملات المستخدمة في الاستثمارات والقروض، وأدرجت قيمة الأصول الشاملة بوحدات حقوق السحب الخاصة أيضا. وبغية تعزيز فهم المعنى الحقيقي لما تمثله تقلبات أسعار الصرف، فإنه يمكن النظر في إدراج بعض الجداول الموجزة الإضافية بوحدات حقوق السحب الخاصة، ولكن في حدود ما هو ممكن من زاوية النظم. كما أن الصندوق ينظر في تعديل مدخل على معيار من المعايير الدولية للتقارير المالية سيدخل حيز التنفيذ في 1 يناير/كانون الثاني عام 2005 ويتعلق تحديداً بموضوع أثر أسعار الصرف. وسيتم إخطار لجنة مراجعة الحسابات بطريقة تعامل الصندوق مع هذا المعيار المعدل في الوقت المناسب.